المحور
الثالث

من صراع الثقافات

- ما أشبه الليلة بالبارحة!!
- تشوية الصهيونية لصورة الإسلام فى الجامعات الأمريكية.
- مراقبة بحوث الشرق الأوسط فى الجامعات الأمريكية.
- مصير الأمن العالمى مع ولاية بوش الثانية.

ما أشبه الليلة بالبارحة

إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المفجعة والتى ارتكبتها طائفة محبطة من المسلمين، تم تدريبهم أصلًا لممارسة الإرهاب والعدوان على يد الولايات المتحدة بأموالها وأسلحتها لمحاربة الشيوعية، تمثل نقطة فارقة فى علاقات الدول العربية والإسلامية مع ذلك القطب الأمريكى الأوحد فى محاولاته الهيمنة على مقدرات هذا العالم.. وقد تجلى ذلك التباعد بل وما ساد من غلبة الكراهية المتبادلة حين لم يتخل ذلك القطب عن ثقافة رعاة البقر. وفى هياجه الصاخب للقضاء على الإرهاب الدولى صنف دول العالم العربى الإسلامى بأنها (محور الشر)، وانتهى به الأمر إلى أن يتصدى له بكل ما لديه من تهديد وتدخل وغزو واحتلال وتبرير لسفك الدماء فى العراق، ومساندة التدمير والقتل والاغتيال للمدنيين من الشعب الفلسطيني.. والقائمة العدوانية طويلة ومتنوعة، وقد أصبحت لا يعلم لها حدود أو نهايات.

وقد اتشحت دعاوى مقاومة الإرهاب بثوب الروح الصليبية التى توجه أصابع الاتهام للإسلام والمسلمين، كما جاء فى أوائل رد الفعل للرئيس دبليو بوش.. ولسنا فى موقف يعتبرها مجرد زلة لسان، إنما يصح عليها تفسير علماء التحليل النفسى بأنها

تعبير عميق من اللاوعى أو سقوط القناع. وقد انعكست هذه الكراهية الدينية فى حديث له أوردته مجلة نيوزويك (عدد ١٠ مارس ٢٠٠٢)؛ إذ يقرر أن (الإرهابيين يكرهون حقيقة أننا نعبد الله بالطريقة التى نرتضيها) وتتوالى الأحداث والتصريحات والمبادرات معززة اقتناع البيت الأبيض بأن الإسلام والمسلمين.. وما يرتبط بهما من أسلوب حياة وقيم هما المصنع المنتج للإرهاب والشر، فى خلط سقيم مقصود بين الإرهاب والدفاع عن الحقوق المشروعة.

وقد أدت سياسة مقاومة الإرهاب والقضاء عليه كما يتضح بجلاء من ممارساته فيما يجرى على أرض فلسطين والعراق، ومن تهديد بالتدخل فى الشئون الداخلية فى سوريا ولبنان والسودان وإيران، ومن سعى إلى ممارسة جرائم القتل والنفى والتطهير العرقى للمسلمين فى هذه الأقطار.

واستخدم هنا هذه الجرائم الثلاث؛ لأنها عنوان كتاب عثرت إليه أخيرًا لمؤلفه جستن مكارثى Justin Mc Carthy، Death and Exile : The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims (1821- 1922) The Drawn Press Inc. Princeton، New Jersey، 1999. والمؤلف أستاذ التاريخ بجامعة لويزفيل فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استهدف فى هذا الكتاب تجلية وتصحيح ما تتجاهله كتب التاريخ فى أوربا والولايات المتحدة عما جرى للمسلمين من قتل ونفى وتهجير وتطهير عرقى على يد الأقليات المسيحية فى المقاطعات الأوربية، والتى كانت من رعايا الإمبراطورية العثمانية المسلمة خلال تلك الفترة، أثناء حركة نشوء كياناتها الوطنية.

والإشارات فى معظم الكتب الغربية - كما تؤكد صفحات هذا الكتاب- تشى أحيانًا وتبرز أحيانًا أخرى - بأن المسلمين العثمانيين كانوا هم المعتدين المضطهدين،(بكسر الهاء) ولم يكونوا ضحايا ومضطهدين (بفتح الهاء)، وبخاصة عندما ضعفت الدولة العثمانية وبدأت الأقليات المسيحية فى التطلع إلى الاستقلال وتكوين قومياتها الخاصة.

وباختصار.. يدعم الباحث عرضه التاريخى بالإحصائيات لما آل إليه مصير المسلمين العثمانيين؛ نتيجة لحركات الاستقلال التى قامت بها الأقليات المسيحية فى

البقاع التى امتد إليها حكمها فى أوربا. وقد انتشرت هذه الحركات بين المقيمين فى بلاد اليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا إلى جانب مناطق التوسع الإمبريالى الروسى الذى قضى على السكان المسلمين فى بلاد القرم وشمالى القوقاز وأرمينيا. ويقدر المؤلف أنه خلال الفترة من ١٨٢١-١٩٢٢ بلغ عدد القتلى ٥.٥ مليون مسلم، هلك بعضهم أثناء الحروب، وبعضهم مات وهم فى مسيرتهم لاجئين باحثين عن المأوى حيث قضى عليهم الجوع والمرض.

ويتابع المؤلف موقفه التاريخى الأمين حين يقرر أن نشوء تلك القوميات فى القارة الأوربية، والتى انسلخت فى أواخر ذلك القرن من التبعية للدولة العثمانية، إنما تحقق بطرد أو قتل المسلمين العثمانيين الذين كانوا يعيشون بينهم. وحسب عبارته (لقد تأسست هذه الدول الجديدة على التضحيات والآلام التى أصابت من رحل عنها من المسلمين العثمانيين. ومن الملحوظ أن كتب تاريخها تسرد المجازر التى تعرض لها البلغار والإغريق والأرمن على يد الأتراك دون ذكر للمجازر الأفظع التى أصابت الأتراك أنفسهم؛ إذ ليس فيها ذكر لما حاق بالمسلمين من فظائع القتل والتشريد والطرد).

وفى هذا الصدد يرى المؤلف أن ما يسجله تاريخ تلك الدول يتعارض تمامًا مع ما يحدث من أصول الكتابة الحديثة للتاريخ فى مناطق أخرى. ويدلل على ذلك بأنه (ليس من الممكن اليوم كتابة تاريخ توسع حركة الاستقرار الأمريكي، دون ذكر لصنوف الوحشية التى لقيها السكان الأصليون من الهنود الحمر. كذلك لا يكتمل ما جرى فى حرب الثلاثين عامًا فى أوربا دون الإشارة إلى ما جرى من خسائر فادحة فى الأرواح كحصاد لتاريخ التحولات الدينية فى أوربا. وبالمثل.. لا يمكن للمؤرخ أن يكتب عن الإمبريالية دون تسجيل للمذابح الأفريقية فى الكونغو، وما عرف بالاستيلاء على الأرض فى مقابل إهداء الإنجيل، أو ما جرى للصينيين فى حروب الأفيون). ولما كان هذا التجاهل يمثل اجتراءً على السياق الكامل لتاريخ تلك الدول الأوربية، فإن من يحاولون تصحيح ذلك المنظور(يتعرضون للسخرية باعتبارهم (محرفين) Revisionists، كما لو كانت المراجعة نوعًا من الإثم، وأن التدقيق فى السياق التاريخى مسألة لا قيمة لها).

لقد جرت أحداث تلك المآسى البشرية التى تعرض لها المسلمون العثمانيون فى أرجاء دولتهم الأوربية باسم الحركات القومية والوحدة الدينية المسيحية سواء الأرثوذكسية أو الكاثوليكية، والتى أخذت تشتد وتتسع دائرتها نتيجة لظهور أعراض المرض وفقر الموارد وهزال جند الانكشارية، الذين كانوا مصدر قوة الدولة وضمان استقرارها. وعندما تكشفت مواطن الضعف انهال عليها عدوان المقاطعات الأوربية بما أشرنا إليه من ثارات دموية بربرية. وفى هذا الصدد يؤكد المؤلف أن (العثمانيين لم يحظوا حتى بالنزر اليسير من الإنصاف لما اتسم به حكمهم من تقاليد التسامح الدينى. ومن سخريات الزمن أنهم قد دفعوًا ثمنًا باهظًا فى سبيله) ومع موافقتنا على رأى المؤلف.. إلا أن هنا لا يعنى أننا نعتبر نظام الحكم العثمانى مثاليًّا، كما يراه بعض أنصار الرؤية السلفية.

ومن المعروف أن العثمانيين قد سمحوا لمختلف المذاهب المسيحية والأعراق بأنواع من الكيان المستقل والحكم الذاتى فى نطاق ما عرف بنظام الملة. فقد كان لكل فئة دينية مدارسها وقضاؤها وتجمعاتها السكنية وخدماتها الاجتماعية. ولم يلجأ نظام الحكم إطلاقًا إلى فرض اعتناق الإسلام على أحد، مع أن هذا لم يحل دون أن تدخل فى الإسلام أفواج غفيرة من المسيحيين ومن مختلف الأعراق. ولم يعبأ آل عثمان بولاء الأقليات للدولة طالما استتب النظام واستمر الناس فى دفع الضرائب. وكانت جموع من المسيحيين تحتفظ بطقوسها وتقاليدها الدينية فى الوقت الذى تأكل ما يأكله الأتراك المسلمون، وتقطن فى أنماط متشابهة من المساكن، بل وكان من بينهم من يتحدث بلغة الأتراك المسلمين نفسها.

ويستعرض هذا الكتاب الموثق ما جرى من أنواع الإبادة أو الطرد للمسلمين، الذين كانوا يعيشون مع تلك الأقليات الدينية فى إعلانها العصيان والتمرد والثورة من أجل استقلالها، فضلًا عما صاحب ذلك من تدخل للقوى الأوربية بدعوى حماية نظرائهم وإخوتهم من أهل الملة.

وفيما يصل إلى ٣٦٨ صفحة يقدم لنا المؤلف الأمريكى تفصيلات بشعة عن مشاهد القتل والطرد والهدم والتخريب والتطهير العرقي، التى أصابت المسلمين خلال ثورات الإغريق والصرب والبلغار وشرقى الأناضول والقوقاز، وهى مشاهد تذكرنا بما يفعله الصهاينة مع البشر والأرض والعمران فى أرض فلسطين،

وما ترتكبه جيوش التحالف فى ديار الرافدين، مع اختلاف رهيب فى أسلحة القتل والتدمير والتهديد بين الأمس واليوم.

وحتى لا يظن القارئ أن ثمة مبالغة فيما نقوم بوصفه.. سوف ننقل حرفيًّا أحد تلك المشاهد فى سياق ما حدث فى أوائل الثورة اليونانية والتى لم تختلف عنها مشاهد الإبادة فى ثورات المقاطعات الأخرى أو فى أفاعيل التوسع الروسى.

يقول المؤلف (بدأت ثورة الإغريق فى إبريل ١٨٢١ وكان يسكن فى شبه تلك الجزيرة ومناطق الموره حوالى (٢٠.٠٠٠) من المسلمين منتشرين فى أرجاء تلك المقاطعة، يعمل معظمهم فى الزراعة.. ولم يمض على الثورة شهران حتى تم ذبح الغالبية منهم دون رحمة أو شفقة. وتقدرهم السجلات بحوالى ١٥.٠٠٠، من الرجال والنساء والأطفال... بدأت الثورة بقتل عدد من موظفى الإدارة العثمانية وبخاصة من بين جباة الضرائب.. وامتدت أسلحة العصابات والمتعصبين إلى مختلف أنحاء البلاد لتقتل كل عثمانى أينما وجدته. كذلك انصب العدوان بالقتل على الجند من الأتراك والألبان. ثم إن من استسلم من المسلمين كأتراك (كلاماتيا) بعد أن أُعطِى الأمان، لم يسلم من القتل فيما بعد. أما أولئك الذين تمكنوا من الهرب كأتراك (لاكونيا) فقد تم تعقبهم والفتك بهم حتى الموت.. كذلك تم تحطيم وحرق الممتلكات والبيوت حتى لا تتاح أية فرصة أو أمل فى العودة إلى المدن أو القرى.. وقد أعفى من القتل عدد قليل من النساء والأطفال الذين تم استرقاقهم للخدمة فى المنازل.. كذلك كانت تنظم المهرجات لممارسة أساليب التعذيب قبل القيام بعمليات القتل الجماعي.. **لقد تباهى أحد قيادات العصابات واسمه (كلوكوترونس) بأنه عندما دخل المدينة لم تلمس حوافز حصانه الأرض، حيث كان ممره إلى ساحة النصر مفروشًا بأجسام القتلى من المسلمين).**

وقد استمر هذا النمط من القتل والطرد والتطهير العرقى للأتراك المسلمين وللأقليات اليهودية أيضًا خلال الثورات التى جرت فى البلقان من ١٨٧٧ حتى عام ١٩٢٢، سواء فى بلغاريا أو صربيا أو أرمينيا أو القوقاز على اعتبار أن وجودهم يمثل خطرًا على الوحدة الوطنية المنشودة. هذا فضلًا عن دافع الاستيلاء على ممتلكات الأتراك ومزارعهم كمغنم إضافى مما لا يمكن التقليل من شانه، كما يشير

المؤلف. ويستمر الكتاب فى تفصيل الأحداث المأسوية للتخلص من المسلمين الأتراك فى كل من تلك المناطق الأوربية، تحت دعوى مطالب الاستقلال والقومية الخالصة عرقيًّا والمسيحية دينيًّا.

أمـا بعـد :

فليس لدينا تعليق أكثر مما تفصح عنه تلك الصحائف من المجازر التى ارتكبت ضد المسلمين باسم الدين والقومية. ومقصدنا من تلخيص محدود جدًّا لما ورد فى هذا الكتاب من رسالة تاريخية لتأكيد فساد الحكم باتهام الإسلام والمسلمين وثقافتهم على أنها وحدها مولدة للعنف والإرهاب، بل إنهم كانوا ضحية الثقافة العنصرية التى تسود الحضارة الغربية فى استعلائها والحرص على أسواق أسلحتها وسلعها. وهى ما تزال تتعرض لكل ذلك من استغلال وابتزاز لموارد أهلها وأوطانها. ثم إن صحائف التاريخ تدل على أن الغرب هو البادئ دائمًا بالعدوان المسلح: الظاهر أحيانًا والسياسى الدبلوماسى أحيانًا أخرى.

وهل تريدون بنا اليوم يا سادة العولمة معاودة ما تعرض له المسلمون من آل عثمان، وهل علينا أن نردد (ما أشبه الليلة بالبارحة) أم نقول (رمتنا الحضارة الغربية- بليبراليتها المتوحشة ويمينها المتطرف - بدائها واعتدت)؟ ثم لماذا شماعة الإسلام والمسلمين باعتبارهم مصدرًا للشر كما تزعم أيها القطب الأوحد فى بيتك غير الأبيض ؟. ألم تقرأ كتاب Robert Baer، Sleeping With the Devil ولقد أوضح كيف نمتم وتعانقتم مع حكام محاور الشر (كما تسمونها) زمانًا طويلًا، فاستنزفتم مواردهم ونفطهم، وملأتم أرضهم بسلاحكم وطياراتكم، وساندتم طاغية العراق زمانا طويلًا ليعيث فى أرضه وجيرانه فسادًا وقتالًا، وواصلتم دعم الصهاينة فى احتلال أرض فلسطين بالمال والسلاح والفيتو.

نحن معكم فى محاربة الإرهاب الذى ابتلينا به قبلكم، وندعوكم بكل الحكمة والروية والصدق إلى التأمل والتدبر فى دواعيه ومبرراته، ونناشدكم أن تتوقفوا عن التذرع بشماعة الإسلام والمسلمين، وأن تتناسوا دعوى الاتهام بمعاداة السامية لكل من ينتقد جرائم إسرائيل واتجارها بالهولوكست لابتزازكم. ونذكركم بأننا نحن ساميون وحاميون وربما مع قليل من الآريين.. وقد علمتنا كتبكم الأنثروبولوجية

أنه لم يعد فى عالم اليوم نقاء عرقى. وبكل الاحترام والعرفان نقدر إنتاج حضارتكم العلمية، ونسعى إلى تمثلها والإفادة منها فى تطوير أوضاعنا وفى إنتاج معرفة علمية، تبدعها عقولنا فى سياق تحديات حاضرنا ومستقبلنا !.

لقد تعرضنا فى أرض وطننا العربى، وما نزال نتعرض فى العراق وفلسطين لصنوف متطورة من الهولوكست. لقد دمرت قوات التحالف الأمريكى مدنًا وأحياء وقرى، وقتلت الآلاف من سكانها، وأفرغت من أهلها التى هجروها، وكذلك فعل الصهاينة بالمدنيين من السكان فى فلسطين ما يعتبر من جرائم الحرب فى طغيان وبربريته.

وكل ما ننشده أن نقيم معكم أيها القطب وحلفاؤك حوارًا حضاريًّا إنسانيًّا بعيدًا عن التهديد والحروب، لكى نؤسس عالمًا جديدًا قائمًا على العدل واحترام حقوق الإنسان فى الخبز والكرامة، وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها وتحقيق أحلامها فى العيش المشترك فى عالم، يسوده السلام والاحترام المتبادل بين شعوبه.

تشويه الصهيونية لصورة الإسلام
فى الجامعات الأمريكية

صراع أم حوار

يعتبر قطاع واسع من الثقافة الأمريكية أن أفكار الإسلام والمسلمين إجمالًا تمثل خطرًا يهدد الأمن والاستقرار فى حياة الولايات المتحدة. ويتجذر هذا الاعتقاد فى منظور اليمين المحافظ الجديد من غلاة الحزب الجمهورى، منذ كارثة ١١سبتمبر ٢٠٠١، وقد تكون بذوره قبلها منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى (سابقًا)، وإعلان إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قطبًا أوحد فى الهيمنة على مصائر العالم بأسره. ووراء هذا التوجه نحو عداوة الإسلام والمسلمين، بل ومن خلاله أيضًا وجدت إسرائيل والقوى الصهيونية مجالًا خصبًا لبث سمومها ضد الإسلام دينًا وضد الشعوب الإسلامية والعربية، باعتبارهم مولدين لموجات الإرهاب ومصدرًا للعدوان على الحضارة الغربية.

وفى هذه الأجواء المليئة بالحقد والكراهية والانتقام يتعرض الأساتذة الأمريكيون من أصل عربى ومن عقيدة إسلامية -وبخاصة من المشتغلين فى مراكز الشرق الأوسط بالجامعات الأمريكية- لصنوف متعددة من التضييق والمراقبة، تبلغ درجة الابتزاز فى اتهامهم بعدم الولاء لأمريكا أو معاداتهم للسامية.

وقد ظهرت كتابات متعددة من أساتذة جامعيين أمريكيين، ومن أشهرهم الأستاذة (سُوِى) من جامعة هارفارد، تعلن احتجاجها على ما تلقاه من عنت واستنكار كثير من دراسات الشرق الأوسط الأكاديمية التى يقال إنها لا تخدم التوجيهات والمصالح الأمريكية. وقد كشفت تلك الأستاذة عن هوية كثير من الداعين إلى ضبط تلك الدراسات ومراقبتها من جماعات اللوبى الصهيونى، وبخاصة فى موقع (مراقبة الحرم الجامعى -كامباس واتش) على شبكة الإنترنت، والذى يديره (دانيل بايبس) وهو صهيونى اختاره الرئيس بوش أخيرًا ليكون (مديرًا لمعهد الولايات المتحدة للسلام).

الجامعة تستدعى مفكرًا إسلاميًّا:

وفى هذا السياق العام من نظرة اليمين الجديد من الجمهوريين والمتطرفين المتدينين، تبرز موجات التعصب ضد الإسلام والمسلمين فى ذلك الحادث الذى ورد فى صحيفة (شيكاغو تربيون، بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٤)، تحت عنوان (باحث إسلامى تلغى سمة الدخول التى منحت له). والمقال حول هذا الحدث مقال طويل بقلم (كام سمبسون) محرر الصحيفة بمكتبها فى واشنطن، وسوف نحاول تلخيصه دون تدخل فى تفاصيله الغريبة والمريبة.

يقول هذا المحرر: لقد استدعت جامعة (نوتردام وهى من أشهر الجامعات الأمريكية فى الدراسات الدينية) الدكتور/ طارق رمضان ليقوم بالتدريس فيها خلال هذا العام الدراسى، وجرى تعيينه أستاذًا للفلسفة الإسلامية والأخلاق. وكان الدكتور رمضان مقيمًا فى سويسرا منذ عدة سنوات يدرس فى جامعاتها كما يقوم بالتدريس فى عديد من الجامعات الأوربية، وله كتابات وأبحاث متعمقة وأصيلة فى قضايا الأديان وفى الإسلام بالذات. وحسب تقييم جامعة (نوتردام) له، فإنه يعتبر باحثًا متميزًا، وصوتًا معبرًا عن الاعتدال والسماحة فى العالم الإسلامى، كذلك يعتبر "نجمًا أكاديميًّا صاعدًا لعقلانيته واعتداله فى الساحة الأوروبية"

قَبِل د/ طارق رمضان عرض الجامعة، وبعث لها بكل الوثائق اللازمة لإصدار الفيزا لدخول الولايات المتحدة. وبعد شهرين صدرت فى شهر فبراير الفيزا

المطلوبة من إدارة الأمن القومى المعنية، تسمح له بدخول الولايات المتحدة والعمل فيها. ومن هنا بدأ أستاذنا يتأهب لبدء العمل بالجامعة فى ٣١ أغسطس من هذا العام. ومن قبيل الاستعداد للسفر أرسل الرجل أثاث بيته إلى مدينة (بند فى ولاية أنديانا مقر الجامعة)، واتخذت الترتيبات اللازمة لحجز أماكن فى مدرسة المدينة لأبنائه، وكان من المقرر أن يسافر مع عائلته إلى الولايات المتحدة فى ١١ أغسطس.

مفاجأة إلغاء الفيزا:

وفجأة وقبل ٩ أيام من موعد السفر.. تبلغه سفارة الولايات المتحدة فى سويسرا بأن إدارة الأمن القومى قد ألغت الفيزا الممنوحة له! ويجيء الخبر صدمة له ولأسرته ولجامعة نوتردام التى لم تكن على علم بهذا القرار. ومن ثم أخذ المسئولون فى الجامعة يتساءلون عن الدافع إلى إلغاء تأشيرة الدخول، خصوصًا وأن الدكتور/ رمضان شخصية معروفة عالميًّا، وأن سيرته العامة فوق كل شبهات قد تثار حولها، وأن مواقفه من قضايا السلام والعدل الاجتماعى معروفة للجميع. لذا جاء إلغاء تأشيرة الدخول قبل ٩ أيام من الموعد المحدد للسفر إلى الولايات المتحدة أمرًا مثيرًا للدهشة والاستغراب، خصوصًا بعد أن استغرق البحث عن حالته حوالى شهرين قبل صدور الفيزا.

وقيل فى تفسير ذلك أنه قد يكون من قبيل الخطأ البيروقراطى، ورجح رأى آخر أن ما جرى قد يكون استجابة لبعض جماعات اللوبي، التى أعلنت من قبل معارضتها لمجيئه إلى الولايات المتحدة.

وتسعى جامعة (نوتردام) جاهدة لدى أجهزة الأمن لمراجعة قرارها، إذ إن العمل على حل هذه المشكلة مسألة فى غاية الأهمية للدكتور/ رمضان ولأسرته وللجامعة وطلابها وسمعتها. ومن ثم.. فإنها تدعو جميع المهتمين بالموضوع إلى دعم طلب الجامعة وتعزيز موقفها، وإنصاف هذا العالم الجليل تقديرًا لمكانته العلمية.

أسرار الإلغاء ومبرراته:

ويضيف التقرير عن هذا الحدث تعليقات مختلفة منها ما صدر عن الجامعة حيث (ترى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى إلغاء تأشيرة الدخول، وأن الجهات الرسمية لم تقدم

لنا مبررات ما دفعها إلى ذلك. ونحن على يقين من تميز الباحث الأستاذ/ رمضان، ولا نعلم أى سبب يحول بينه وبين الالتحاق بالجامعة.. بيد أن (كيلى شانون) المتحدث باسم جهاز الولاية والمسئول عن الشئون القنصلية يصرح بأن إلغاء فيزا رمضان قد تم تطبيقًا لإحدى مواد قانون الهجرة، الذى تم تعديله بصورة تامة بناء على قانون باتريوت (المواطنة) فى الولايات المتحدة الذى صدر فى أعقاب هجوم ١١/ ٩/ ٢٠٠١. وهذا القانون يقضى بإلغاء تأشيرة الدخول الممنوحة سلفًا لكل عضو من أعضاء الجماعات الإرهابية، ولكل من يقوم بنشاط سياسى يدعم الإرهاب، ولكل من ينتمى إلى تنظيمات اجتماعية أو غيرها من التنظيمات التى تقدم تأييدًا علنيًّا لعمليات النشاط الإرهابى مما قد يضعف من أثر الجهود المبذولة للتقليل أو القضاء على الأنشطة الإرهابية.. بيد أن (شانون) لم يبين أى فئة من فئات هذا القانون قد تم تطبيقها فى حالة د/ رمضان.

اتهام اللوبى الصهيونى :

ثم يورد المقال إشارة واضحة إلى أن أصابع الاتهام وراء إلغاء الفيزا قد اتجهت إلى بعض جمعيات اللوبى الصهيونى فى أمريكا، ومن بينها جمعية (**دانيل بايبس**) صاحب موقع (**مراقبة الحرم الجامعى**) على الإنترنت، والذى سبقت الإشارة إليه فى مطلع هذا المقال. ولكن حين سئل عما إذا كانت إحدى الجماعات اليهودية هى التى أحاطت جهات الأمن بأن قدوم رمضان إلى أمريكا يمثل خطرًا على الأمن الأمريكى، أفاد بأنه ليس لديه علم فى هذا الشأن، وإن لم يستبعد أن إحدى تلك الجماعات ربما تكون قد سعت إلى ذلك. بيد أنه فى الوقت ذاته أفاد بأنه على علم باتهام بعض جماعات اللوبى اليهودى فى فرنسا لهذا الرجل بمعاداة السامية، وقيامه بمساعدة بعض الأنشطة السياسية المقاومة لإسرائيل، بل وارتباطه بتنظيم القاعدة مما قرأ عنه فى بعض وسائل الإعلام الفرنسية.. وربما تكون هذه الجماعات الفرنسية وراء هذه المعلومات.

ويضيف بايبس " ثم أن رمضان قبل هذا وبعده ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين، التى أسسها جده حسن البنا فى مصر. وأنه ربما يتشح بثوب الاعتدال

الفكرى؛ ليتمكن من القيام ببعض الأنشطة الإرهابية فى الولايات المتحدة. وفى هذا الصدد يؤكد المسئولون فى جامعة (نوتردام) بأن رمضان أستاذ له رؤيته وتفسيراته ومنظوره المستنير حول رسالة الإسلام والمسلمين، داعيًا إلى الاجتهاد فى فهم العقدية والشريعة الإسلامية؛ لتكون هادية للمسلم فى معترك تطورات الحياة المعاصرة ومتغيراتها.

وإزاء هذه الاتهامات والشائعات يطالب (سكوت أبلبى) مدير أحد معاهد جامعة نوتردام) منتقدى دعوة هذا الأستاذ، بل ويتحداهم، أن، يقدموا أى دليل على ما يقولون. "وفى اعتقاده أن إلقاء التهم جزافًا دون أدلة قاطعة بإدانة مفكر إسلامى تثير فى النفس ذلك القلق الذى ساد الحياة الفكرية فى أمريكا فترة من الزمن، -ويشير بذلك إلى الفترة الماكارثية- ثم يضيف قائلًا إنه "على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد تخلت عن أسلوب العنف فى دعوتها، فإن د/ رمضان أو غيره لا يؤخذ بجريرة أجداده إلا فى أمثولة الذئب والحمل الفرنسية المشهورة".

وفيما تضطرب الأجواء الجامعية بقضية د/ رمضان يؤكد (د.جون أسبوس) الأستاذ بجامعة جورج تاون أن (منع مفكرين من عرض أفكارهم والتعبير عن رؤيتهم الإسلامية لن يعزز جهود حكومة الولايات المتحدة فى محاربة الإرهاب). والواقع أنه فى القلب من تلك القضية يكمن اختزال صورة الإسلام والمسلمين فى نمط واحد، حيث يرفض كثير من الأمريكيين التمييز بين المسلمين ذوى الفكر الدينى المعتدل وجماعة المتطرفين. ود/ رمضان رجل أكاديمى رصين معروف، وله سجل علمى حافل". ومع أستاذ جورج تاون يضيف د. رشيد الخالدى أستاذ دراسات الشرق الأوسط فى جامعة كولومبيا بأن اللوبى الصهيونى فى أمريكا يسعى دائمًا للحيلولة دون أن يُسمِع أى صوت، يقدم وجهة نظر تبصر الأمريكيين بالحقائق التى قد تتعارض مع مصالح إسرائيل.

أما بعد:

ذلكم هو ملخص مقال صحيفة (شيكاغو تربيون) فى قضية إلغاء فيزا المفكر الإسلامى د/ طارق رمضان ومنعه من التدريس فى جامعة (نوتردام) الأمريكية.

وهذه الواقعة المتواترة فى صور متعددة لا تحتاج منا إلى تعليق لإدراك ما أصاب حرية الرأى، وبخاصة الحرية الأكاديمية فى الولايات المتحدة الأمريكية من تضييق وكبت نتيجة لقانون (المواطنة) الذى صدر فى أعقاب ١١ / ٩. كما تبين هذه القضية دور اللوبى الصهيونى وحرصه على بث سمومه لتشويه صورة الإسلام والمسلمين والعرب، منتهزًا فى هذه الأيام ما تضطرب به الثقافة الأمريكية من أجواء الحرب ضد الإرهاب.

وإذا كان محرر المقال يؤكد أهمية سعى الجامعة فى تمكين هذا المفكر الإسلامى من الانضمام إلى هيئة التدريس فيها، وضرورة تعبئة الرأى العام لدعم قضيتها.. فهل يمكننا من خلال هذا المقال مناشدة الروابط والجمعيات وهيئات المؤتمرات الإسلامية والمجتمع المدنى والاتحادات الطلابية والجامعات فى الدول العربية والإسلامية إلى سماع صوتها واحتجاجها على هذا التحيز والتعسف فى حرمان المجتمع الأمريكى من البيان الحق لصورة الإسلام والمسلمين.

يرسل الاستنكار إما لصحيفة شيكاجو تريبون:

http:/www.chicagotribune.com/news/local/ch-0408240223

أو إلى الجامعة:

e.mail address:

Appleby. 3e nd. edu

Director - the Joan B.Kroc Institute for International Peace Studies.

مراقبة بحوث الشرق الأوسط فى الجامعات الأمريكية

ما دمنا نعيش بهذه القرية الكونية فى هذه اللحظات التاريخية، فمن حق الأساتذة العرب ممن ينتمون إلى ما يعرف بالشرق الأوسط أن يطرحوا مبادرات لإصلاح أحوال الدول المتقدمة، وبخاصة تلك المهيمنة على مصائر هذه القرية بغية أن تتكامل وتتسق مكوناتها فى نظام عالمى جديد، يتأسس على مبادئ العدالة والحرية والسلام. ومن أولويات المبادرات التى تطرحها الولايات الأمريكية يرى صاحبنا العربى أن قضايًا التربية والتعليم تحتل مكانًا بارزًا فى صدارة تلك المبادرات، باعتبارها مناط تكوين العقول والوجدانات التى تولد وتنمى ذهنية التسامح والعيش مع المختلف واحترام الرأى الآخر، وتزدهر فيها القيم الإنسانية نحو ما هو أفضل وأكمل وأجمل.

وكثيرًا ما استندت المبادرات الأمريكية والمتحالفين معها إلى دراسات وتقارير عربية فى تأسيس دعاواها لإصلاح أحوالنا، والاقتداء باصطناع أوضاعها الديمقراطية النقية المبرأة من كل ما يشوب حقوق الإنسان فى حرية الرأى والتعبير فى كل مجالات الفكر والثقافة ومؤسساتها. ومن ثم يقول صاحبنا إن من حقنا أن نتجاسر من قبيل الندية حين نعتمد على مقال بعنوان (الأكاديمية الأمريكية)

لأستاذة فى جامعة هارفارد متخصصة فى دراسات الشرق الأوسط، كقطاع مما تعنى به تلك الجامعة فى مجال ما يعرف بدراسات المناطق فى العالم (Area Studies)، وكاتبة ذلك المقال هى الأستاذة (سارا سوى Sara Soy)، من كبار العلماء والباحثين فى (مركز جامعة هارفارد لدراسات الشرق الأوسط). وهو مقال ضاف موثق بالوقائع التى تبين لنا ما يعانيه الأساتذة والباحثون من عنت وتضييق ومراقبة فى حريتهم الأكاديمية إلى درجة الابتزاز باتهامهم بعدم الولاء لأمريكا، ومعاداتهم للسامية، امتدادًا كاسحًا إلى كونهم طابورًا خامسًا أثناء تناولهم للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وتبريرهم حركات الإرهاب المنطلقة من تلك المنطقة، وسوف أجهد نفسى هنا لترجمته بكل أمانة لمفرداته وجمله ومعانيه، فيما يلى :

"...جرى حديثًا حيث يوجد مقر عملى فى جامعة هارفارد، أن قام "فارس" من الطلاب اليهود باسم مستعار غير يهودى بوضع عبارات ضد السامية فى موقع على الإنترنت يخص موقع (المبادرة من أجل السلام والعدالة). وهى جماعة مناهضة للجماعة المؤيدة للقضية الفلسطينية فى حرم الجامعة. وقد تبين فيما بعد أن هذا الطالب هو سكرتير جماعة (طلاب هارفارد من أجل إسرائيل) التى أدانتها من قبل جماعة المبادرة السابقة بكونها متساهلة إلى حد كبير مع اللاسامية.

وقد اختفى هذا الطالب فجأة ليقوم سرًّا من تلقاء نفسه برصد الاتجاهات المعادية للسامية فى حرم الجامعة. وظل يقدم على موقع الإنترنت عباراته المتحيزة والتى أشار فى إحداها إلى إسرائيل باسم (دولة الاشكنازي)..."

إن أحداثًا من هذا النوع قد أصبحت شائعة فى أرجاء الجامعات الأمريكية، ومتسمة بالتصميم الراسخ من أجل القيام برصد الأقوال، وكتابة التقارير، والدفاع الحار، انتهاءً بالعقاب الرادع لكل من يرى " اليمين السياسي" أنه غير متفق مع توجهاته.

وهذه الحملة موجهة إلى مجالات دراسات المناطق بصورة عامة، لكنها تستهدف فى هجومها الشرس المعنيين بدراسات الشرق الأوسط والتى تعتبر أفكارهم معادية لإسرائيل، أو ضد السامية أو ضد مصالح أمريكا. وأخذت العلاقة بين أولئك المتعصبين من المدافعين عن إسرائيل والأساتذة تصطبغ بمسميات مختلفة يسودها

التوتر خلال مدة غير قصيرة. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بدأ " اليمين " يدين الأكاديميين من أساتذة برامج الشرق الأوسط على وجه الخصوص بنزوات التطرف وبالخيانة الفكرية.

وفى تقرير نشر فى نوفمبر ٢٠٠١ بعنوان (الدفاع عن الحضارة : كيف تخفق جامعاتنا فى خدمة المصالح الأمريكية ؟ وماذا يمكن اتخاذه فى هذا الشأن ؟). وقد صدر هذا التقرير عن (مجلس الأمناء والخريجين) وهو مؤسسة لا تنشد الربح من بين أعضائها لين تشينى، زوجه نائب رئيس الجمهورية، وعضو مجلس الشيوخ (جوزيف ليبرمان) ولعله فى اعتقادى ممن رشحوا أنفسهم فى الانتخابات الأولية لرئاسة الجمهورية السابقة عن الحزب الديمقراطى، وانسحب مبكرًا.

ومن بين ما ورد فى هذا التقرير الاتهام القاطع للأكاديميين بأنهم غير وطنيين، وضد مصالح أمريكا، ومن قبيل " الطابور الخامس " باعتبارهم يزودون الإرهابيين الدوليين بالدعم الفكرى. وقد أورد هذا التقرير حوالى مائة من طروحات هؤلاء الأكاديميين مفعمة بذلك المنحى، والتى يدعون فيها إلى فحص عميق ناقد للأسباب التى أدت إلى أحداث ١١ سبتمبر، وإلى الدور الذى من المحتمل أن تكون قد لعبته السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ونعود إلى إدانة التوجهات فى دراسات الشرق الأوسط التى ظهرت فى تقرير آخر كتبه (مارتن كرامر) بعنوان (أبراج عاجية فوق الرمال)، والذى أصدره (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) وهو من الداعمين لإسرائيل. وفى هذا التقرير يدعى (كرامر) الذى يقوم بتدريس مادة التاريخ والسياسات العربية فى جامعة تل أبيب، بأن دراسات الشرق الأوسط فى أمريكا تطغى عليها، بل وتصيبها حقًا بالشلل تلك المشاعر التى تنضح بها مؤيدة للعرب ومناهضة لمصالح أمريكا. ويعتقد (كرامر) أن المؤسسات الأكاديمية قد أخفقت، وربما تكون قد أخفت سرًّا، فى تقديرها لحجم مدى التهديد الإسلامى الذى أدى إلى الهجوم على مركز التجارة العالمى. ويتابع فى تقريره دعواه بأن دراسات الشرق الأوسط فى أمريكا قد ركزت بدرجة كبيرة على الموضوعات التاريخية والثقافية، وهى موضوعات لا فائدة منها فى مواجهة ضرورات الأمن القومى الأمريكى، وربما تكون قد أضرت بها. كما يدعو

إلى أن يتجه التناول الجديد لدراسات الشرق الأوسط محورًا رئيسيًّا حول (فكرة الدور المفيد الذى تقوم به الولايات المتحدة فى أرجاء العالم).

ولم يهدأ تواتر التقارير والمقولات (وما زلنا نترجم تقرير أستاذة هارفارد، فقد شهد سبتمبر عام ٢٠٠٢ ظهور موقع (**مراقبة الحرم الجامعي Campus Watch**) على شبكة الإنترنت، والذى يهدف فى المقام الأول إلى رصد ما يبدر من أساتذة أقسام دراسات الشرق الأوسط فى مختلف أرجاء الولايات المتحدة من أى انحياز ضد أمريكا أو معاد لإسرائيل. وجاءت فكرة (مراقبة الحرم الجامعي) ابتكارًا خبيثًا من (دانيل بايبس Daniel Pipes) وهو زميل للأستاذ (كرامر)، ويشغل منصب المدير لمستودع تفكير متخصص فى ترويج المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومن مآثره أن قال فى مقابلة تليفزيونية (إننى لا أريد أن تدرس كتابات ناعوم تشومسكي) وهو كما يعلم القارئ العربى أستاذ اللغويات فى معهد إم أى تى والمفكر الناقد لسياسات أمريكا الخارجية والداخلية "أريدها أن تدرس فى الجامعات بالقدر الذى لا أريد أن تظهر فيها كتابات ستالين أو كتابات هتلر. إن هذه كلها تحمل أفكارًا متطرفة لا أعتقد فى أن يكون لها مكان فى أى جامعة، والواقع أن دور (مراقبة الحرم الجامعي) لم يقتصر على رصد ما يجرى فى الجامعات من مظاهر التحريض، ومن بين تلك الأفكار ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة والإسلام، وسياسة إسرائيل وحقوق الفلسطينيين، وغيرها مما يعتبره (دانيال بايبس) انحيازات غير مقبولة،بل تعدى هذا الدور إلى تشجيع الطلاب؛ لكى يكونوا " مخبرين" عن انحيازات أساتذتهم ذات الطبيعة المهينة للولايات المتحدة.

ومما يستحق الالتفات أن الرئيس بوش قد اختار (بايبس) حديثًا ليكون (مديرًا لمعهد الولايات المتحدة للسلام) وهو مؤسسة فيدرالية غير حزبية شكلها الكونجرس؛ من أجل السعى إلى الحيلولة دون وقوع النزاعات الدولية وإدارتها وحسمها بالطرق السليمة.

ومع معرفتنا بأن المناخ السياسى هنا فى الولايات المتحدة قد أنشأ إلى حد كبير رابطة بين الجناح اليمينى من الداعمين لإسرائيل، وأعضاء فى مؤسسة المحافظين الجدد؛ فلم يعد من المستغرب أن يزج قريبًا بدراسات المناطق (ومن بينها دراسات

الشرق الأوسط) لوضعها فى إطار قانوني.. ففى ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٣ ناقش مجلس النواب مشروع (قانون رقم هـ. ر ٣٠٧٧ فى شأن التعليم العالي) ويسعى المشروع إلى تجديد قانون صادر فى هذا الشأن عام ١٩٥٩، يجيز تقديم تمويل فيدرالى لدعم الدراسات الدولية وتعليم اللغات الأجنبية، برمز تى أى. ومع ما قدمه هنا القانون من تحسين فى تلك المجالات الأكاديمية.. إلا أن ما حدث له أخيرًا من تعديل فى موارده يثير المخاوف، لما يمكن أن تمس به مضامين المناهج وطرق تدريس التاريخ فى المؤسسات العلمية التى تقبل المعونة الفيدرالية.

ومما له دلالة فى هذا الصدد أن الشخصية المتحمسة وراء مشروع ذلك التعديل الخطير (هـ. ر ٣٠٧٧) هو الأستاذ (ستانلى كيرتز) زميل باحث فى (مؤسسة هوفر، وشريك لكل من كرامر وبايبس). وفى شهادته أمام المجلس بتاريخ ١٩ يونيه ٢٠٠٣ قام (كيرتز) بصب الاتهامات على الباحثين والعلماء القائمين بدراسات الشرق الأوسط وغيرها من دراسات المناطق، مدعيًا بأنهم يسيئون استخدام المعونة الفيدرالية (من خلال نقدهم المتطرف أحادى الرؤية لسياسة أمريكا الخارجية). ويعتقد أن الرأى السائد لديهم بأن نظرية ما بعد مرحلة الاستعمار تفترض (أنه من غير الأخلاقى لأى باحث أن يوظف معرفته باللغات الأجنبية وثقافاتها فى خدمة القوة والهيمنة الأمريكية). ويشير فى هذا الصدد إلى إدوارد سعيد الذى تعتبر كتاباته فى هذا الصدد من أشدها ضررًا وخبثًا.

ولقد تم قبول شهادة (كيرتز) هذه دون أية مناقشة من أعضاء الكونجرس، كذلك جرى اعتماد توصياته" **لإصلاح الضرر**" من مجلس النواب.

ومصدر الخطورة الكامنة والمزعجة فى هذه التوصيات ما دعت إليه من إنشاء مجلس استشارى أعلى للتعليم العالى الدولي؛ لضمان أن البرامج التى تمولها الحكومة تعكس متعدد الرؤى ومختلف الأفكار حول مناطق العالم واللغات الأجنبية وثقافاتها، وغيرها من الشئون الدولية. وسوف يتألف ذلك المجلس الاستشارى للتعليم العالى الدولى من سبعة أعضاء فى أعلى المستويات الوظيفية.. وسوف يكون من المهمات الرئيسية التى يتولاها اقتراح التوصيات حول (تحسين البرامج العلمية المعانة، وجعلها أكثر ارتباطًا بالاحتجاجات القومية وبأمن الوطن)، وسوف

لا تخضع توصيات المجلس لموافقة أى مسئول فى الإدارة الفيدرالية أو وزارة التربية. وإذا كان مشروع القانون يحول دون المساس أو التوجيه أو الرقابة لمضمون المناهج والبرامج التعليمية فى مؤسسات التعليم العالى، إلا أنه يشير فى الوقت ذاته إلى أنه يمكن القيام (بدراسة ورصد وتقييم عينة من النشاطات التى تخضع للقانون)؛ مما يبطل ما تدل عليه الفقرة، وهذا يعنى تدخلًا فيدراليًّا غير مسبوق فى مضمون وأداء ما تقوم به الجامعات فى مجال دراسات المناطق.

إن مشروع هذا القانون وما قد ينتهى إليه من إجراءات له مخاطر جمة على التعليم العالى فى أمريكا وعلى الحرية الأكاديمية. وإذا وافق الكونجرس على قانون (هـ. ر ٣٠٧٧)، فسوف يتمخض عنه إنشاء ذلك المجلس الاستشاري، الذى سوف يتولى عملية الرصد عن كثب لما تقوم به الجامعات فى مواءمتها لسياسة الحكومة؛ حيث يفترض القانون بذلك أن (أى عيب هو فى الخبراء وليس فى الحكومة). وقد تستطيع الحكومة أن تطعم الجامعات وأن تطرح فى مجراها الرئيسى بعض الأصوات المتعاطفة معها سياسيًّا؛ لكى يقوم بتشكيل الحدود الضابطة للبحث الأكاديمى. ومن المتوقع أن تلقى أية مقاومة مؤسسية فى هذا الشأن عقابها عن طريق سحب المعونة منها؛ مما سوف يضر ضررًا بالغًا بمراكز دراسات الشرق الأوسط بصفة خاصة.

كذلك يتضمن مشروع القانون (هـ. ر ٣٠٧٧) موارد أخرى لا تقل عما سبق فى شناعتها بالنسبة للجامعات، ومنها أن على المؤسسات المعانة الخاضعة لذلك القانون بعد إقراره، أن تزود موظفى الحكومة المعنيين بمن يترشحون من خريجيها للوظائف الحكومية بكل المعلومات عنهم.. كذلك سوف يكلف القانون وزير التربية والمجلس الاستشارى (بدراسة) أى بالتجسس على مجتمعات الطلاب الذى يتحدثون بلغات أجنبية؛ وبخاصة تلك المجتمعات التى تمثل لغاتها مواطن حساسة لأمن الولايات المتحدة القومي).

وأخيرًا إلى ماذا ينتهى كل هذا ؟ إنه محاولة لإسكات كل صوت ينتقد سياسة الولايات المتحدة، ويضع حدًّا لما قد ينشأ من اختلافات بين الحكومة وأجندة.. المحافظين الجدد.. إنها ليست سياسة للتنوع، إنها للتطابق والامتثال).

أما بعـــد :

إن مبادرة صاحبنا الأستاذ العربى لتصحيح مسار الحرية فى الولايات المتحدة وبخاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ضرورة، تحتمها ما تولده القوانين والإجراءات البوليسية الخانقة لحريات التعليم والبحث من تشويه بالغ لما تدعونا إليه هذه القوة الخارقة من إصلاحات ديمقراطية وتسامح وحرية فى الرأى والتعبير. ومن الواضح أن معظم تلك الإجراءات والضغوط كما تشير الأستاذة (سوي) من جامعة هارفارد موجهة إلى مضامين دراسات الشرق الأوسط. وأن كثيرًا من الداعين إلى ضبطها ومراقبتها من جماعات اللوبى الصهيونى ذات النفوذ العاتى على الكونجرس الأمريكى، فى تشابك أيديهم وعقولهم وتحيزاتهم فى كل موقع ومؤسسة وسياسة مع اليمين من المحافظين الجدد؛ فى مواجهة حقوق العرب لتحرير أراضيهم والسيطرة على مواردهم.

وإذا كان الزعم الأمريكى فى مبادراته ينسب إلى مؤسساتنا التعليمية وثقافتها وإسلامنا أنها مواطن لتوليد العنف الذى يقود إلى الإرهاب، فإن وقائع المقال السابق الذى حررته أستاذة هارفارد، يقوم شاهدًا إلى جانب آلاف الشواهد الأخرى على أن السياسة الأمريكية فى توحدها مع الدعاوى الإسرائيلية وسياساتها وبربريتها هو مصدر حقيقى، غير مزعوم أو متوهم، لما يسود منطقتنا من كراهية للحكومة الأمريكية وسياستها. كما يؤكد أنه هو السبب الرئيسى الأعظم، الذى يحول دون استقرار المنطقة والقضاء على شيوع الإرهاب الدولى. ومبادرة هذا الأستاذ العربى التى اعتمد فيها على ذلك المقال مصادفة، تدعو الإدارة الأمريكية الحالية بالذات إلى ضرورة حسم الصراع الفلسطينى الإسرائيلى فى إطار حل سلمى عادل، تقوم فيه الولايات المتحدة- أكبر قوة فى عالم اليوم - بالدور المنصف غير المتحيز وبالعين المبصرة لرد الحقوق الفلسطينية إلى أصحابها، واحترام سيادة دول المنطقة جميعًا.

وتلك هى الرسالة العظمى

الملك جورج الجديد

- **مصير الأمن العالمى مع ولاية بوش الثانية**

" شهادة قطب إسرائيلى"

بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٥ أوردت صحيفة الشرق الأوسط فى طبعتها الإنجليزية مقالًا، حرره يورى افنيرى أحد أقطاب اليسار فى إسرائيل فى صحيفة معاريف بعنوان (الملك جورج الجديد). وهاأنا أحرص على ترجمته، إذ يوضح العلاقة الوثيقة والحميمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ مما يزيل أى غموض أو تفاوت فى التفسير لمساندة أمريكا ودفاعها المتواصل عن كل ما ترتكبه إسرائيل من مجازر وتدمير وحرق للأرض والبشر فى الضفة والقطاع، وتبريرها لهذا النوع من الإرهاب على أنه دفاع عن النفس. ويفسر لنا هذا المقال بصورة دامغة قاطعة الاستخدام أو التهديد الدائم بالفيتو من قبل أمريكا فى كل ما يطرح من قرارات فى مجلس الأمن لإدانة إسرائيل، ولو تمت صياغته بأخف العبارات الدبلوماسية. وأخيرًا وليس آخرًا، نتذكر قانون الكونجرس بإدانة كل من ينتقد إسرائيل بتهمة معاداة السامية.

ولن أطيل فى هذه المقدمة لأترك يورى افنيرى يحدثنا فى ذلك المقال، بعنوان (الملك جورج الجديد) :

(أذكر أنه عند وفاة الملك جورج الخامس - ملك إنجلترا) أخذنا فى ذلك اليوم عطلة مدرسية حدادًا على وفاته. وقد كانت فلسطين إذ ذاك تحت الانتداب البريطاني، الذى قررته عصبة الأمم نصيبًا للإمبراطورية البريطانية. وحتى يومنا هذا ما يزال أحد الشوارع الرئيسية فى تل أبيب والذى لا يبعد كثيرًا عن منزلى يحمل اسم الملك جورج. وقد خلف جورج الخامس بعد فترة قصيرة الملك جورج السادس، والذى كان أخر جورج عرفناه فى حياتنا حتى حديثا. واليوم لدينا ملك جديد باسم جورج، لكنه ليس بريطانيا وإنما هو أمريكي.

ولعله من العسير تفسير نوع العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فليس للولايات المتحدة أى وضع رسمى إزاء بلادنا. ثم إن هذه العلاقة ليست من نوع الروابط العادية المألوفة بين شعبين، كما أنها لا تندرج تحت علاقة تابع بدولة السيد المتبوع.

ويقول بعض الناس بأسلوب نصف مازح، بأن الولايات المتحدة مستعمرة (Colony) إسرائيلية، وهى تبدو حقًّا كذلك فى نواح عديدة. فالرئيس بوش يرقص على الأنغام التى يعزفها شارون. والحاصل أن كلًا من مجلسى الكونجرس يذعن لرغبات الجناح اليمينى الإسرائيلى، بأكثر مما يذعن لها الكنيست الإسرائيلى ذاته. وقد قيل فى هذا الصدد إنه لو دعا اللوبى الصهيونى فى ساحة (الكابيتول) إلى إلغاء التعاليم العشرة المقدسة، فإن كلًا من مجلسى الكونجرس سوف يوافق على ذلك بأغلبية ساحقة.. ثم إنه كل عام يوافق على تقديم معونة ضخمة لإسرائيل دون صعوبة.

بيد أن هناك فريقًا آخر يرى العكس فى تفسير نمط تلك العلاقة؛ إذ يعتقد أن إسرائيل هى مستعمرة أمريكية، وهى حقًّا كذلك فى نواح عديدة. ومن ثم فإنه ليس من المعقول أو الممكن أن ترفض الحكومة الإسرائيلية طلبًا محددًا يتقدم به رئيس الولايات المتحدة.

والحاصل أنه حين تحرم أمريكا بيع إسرائيل إلى الصين طائرة غالية الثمن من طائرات التجسس وجمع المعلومات، لا تتردد إسرائيل فى إلغاء الصفقة. وحين تحرم

أمريكا إسرائيل من قيامها باجتياح حربى كبير فى قطاع غزة، كما حدث فى الأسبوع الماضى فليس أمام إسرائيل إلا أن تتوقف. ولن توجد أى مشكلة بين الطرفين حين ترغب أمريكا فى أن تعتمد إسرائيل المبادئ الأمريكية فى إدارة شئونها الاقتصادية. ولم يكن غريبًا إذًا أن يتم حديثا تعيين أمريكى لمنصب محافظ البنك المركزى فى إسرائيل.

والواقع أن كلا التفسيرين للعلاقة بين الدولتين صحيح، فالولايات المتحدة مستعمرة إسرائيلية، وإسرائيل مستعمرة أمريكية، والعلاقة بينهما هى علاقة تعايش وتكافل من نوع الارتباط والاعتماد بين نوعين غير متشابهين من الكائنات فى حياة كل منهما، أو من نوع حياة أحدهما فى جوف الآخر (Symbiosis).

وقد قيل كثير فى أصول هذه العلاقة؛ فالمسيحية الصهيونية فى أمريكا سبقت تأسيس تنظيم اليهودية الصهيونية. والأسطورة الأمريكية تكاد أن تتطابق مع الأسطورة الإسرائيلية الصهيونية فى مضمونها ورموزها، والدولتان قامتا على أساس أفواج المهاجرين الذين نزحوا إليهما، بما تتضمنه تلك الهجرات من مظاهر الخير والشر.. كذلك لدى كل من حكومتيهما اعتقاد راسخ فى تطابق مصالحهما. ومما هو جدير بالملاحظة مثلًا أن ترتفع أعلام إسرائيل وإلى جانبها أعلام الولايات المتحدة فى يوم استقلال إسرائيل، وهو مشهد لا مثيل له فى العالم.

ولقد كان الاحتفال بتنصيب بوش فى ولايته الثانية دلالة خاصة مميزة فى إسرائيل؛ مما دعا التليفزيون الإسرائيلى الرسمى إلى النقل المباشر لذلك الاحتفال، والواقع أن رئيس الولايات المتحدة هو أيضًا فى كثير من الحالات ملك إسرائيل.

إن جورج بوش شخص بسيط جدًّا، لكنه عنيف جدًّا وذو وجهات نظر متطرفة جدًّا، إلى جانب كونه شخصًا جهولًا Ignoramus إلى حد كبير.. وهذا الخليط من الصفات خطير للغاية، حيث أدى بكثير ممن يتسمون به إلى التسبب فى كثير من كوارث التاريخ الإنسانى. ومن هذا النموذج شخصية ماكسميليان روبسبير الثورى الفرنسى – مبتدع حكم الإرهاب خلال حقبة الثورة الفرنسية – الذى أطلق عليه (المبسط العظيمthe Great Simplifier) ، نظرًا للبساطة الشديدة فى آرائه، والتى حاول أن يفرضها بسلطة الجيلوتين (أداة الإعدام).

وحول بوش مجموعة شكلت أفكاره وأعماله من أصحاب الأيديولوجيا، الذين يطلق عليهم (المحافظون الجدد Neo- Conservatives) يبد أن هذه تسمية مضللة؛ إذ إنهم مجموعة ثورية فى الواقع، لا تستهدف المحافظة، بل تسعى إلى قلب الأوضاع. وغالبية هذه المجموعة من اليهود من تلاميذ ليوشتراوس Leo Strauss، وهو أستاذ يهودى ألمانى، له ماض مرتبط بنهج تروتسكى، وانتهى به المطاف إلى تكوين نظريات شبه فاشية، تولى الدعوة لها حين أصبح أستاذًا فى جامعة شيكاغو. وقد حاول توضيح اتجاهاته نحو الديمقراطية على طريقه قصة جاليفر، وفحواها أنه عندما اشتعلت النار فى مدينة الأقزام قام بإطفائها عن طريق التبول عليهم.. تلك كانت نظرة ليوشتراوس حيث يرى أنه يجب على النخبة القليلة من القادة أن تتعامل بهذا الأسلوب مع الجمهور الجاهل الساذج الذى لا يعرف ما ينفعه.

وفى خطاب " تتويجه "، طرح بوش وعده بأن ينشر الحرية والديمقراطية فى كل ركن من أركان المعمورة.. هكذا لا أقل ولا أكثر من ذلك. وأشار إلى الدولتين اللتين حقق هو فيهما فعلًا هذا الهدف: العراق وأفغانستان. ومن المعلوم أنهما قد تعرضتا للدمار بفضل الطائرات الأمريكية التى بعثت برسالة الحرية من خلال قنابلها. ونذكر هنا أن القوات المسلحة الأمريكية قد مسحت من على ظهر الكون مدينة كبيرة لكى تقنع بذلك أنصار القيم الأمريكية، وهاهى الفلوجة تبدو الآن كما لو أنها تعرضت لاجتياح زلازل وفيضانات تسونامي.

ولم يعد سرًّا أن زمرة المحافظين الجدد تعتزم " جلب الديمقراطية " إلى إيران وسوريا، وبذلك تقضى على عدوين آخرين من الأعداء التقليديين للولايات المتحدة وإسرائيل. والواقع أن ديك تشينى نائب الرئيس قد صرح فعلًا بأن إسرائيل قد تهاجم إيران.

لقد كان من المأمول أن يتخلى بوش عن مزيد من تلك المغامرات التى أدت إلى الكارثة الكبرى فى العراق، وإلى مثيلتها فى أفغانستان، وإن لم تكن بالوضوح أو الخطورة نفسها. لكنه كما يحدث عادة مع حكام على شاكلته، فإنه لا يستطيع أن يعترف بالهزيمة والتوقف، بل إنه على العكس من ذلك يدفعه الفشل إلى مغامرات أكثر تطرفًا، مرددًا ذلك القسم الذى اصطنعه قائد سفينة التيتانك " علينا أن نواصل المسيرة ".

والآن، بعد أن أعاد الشعب الأمريكى انتخابه، يغدو من العسير علينا أن نخمن ماذا يمكن أن يقوم به بوش من أعمال.. لقد انتفخت الذات لديه إلى أقصى الدرجات، مؤكدًا بذلك أسطورة أيسوب الإغريقية التى مضى عليها أكثر من ٢٧ قرنًا، والتى فحواها "كلما كان العقل صغيرًا ازداد حجم الغرور".

وفى هذا السياق قرر بوش الاستغناء عن كولن باول تلك الشخصية الضعيفة سيئة الحظ - كما استبعد ديفيد بن جوريون وزيره موشى شاريت عندما بدأ استعداده للهجوم على مصر عام ١٩٥٦ - وعين مكانه كونداليزا رايس - كما عين بن جوريون جولدا مائير مكان شاريت - لقد أصبح قرار بوش اليوم " أعدوا الساحة كى نبدأ العمل ".

وبذلك يبقى بوش فى هذه الساحة مدفعًا طليقًا، وخطرًا يهدد كل من حوله، وقد يعتبر التاريخ الإنسانى نتائج إعادة انتخابه من بين أهم الكوارث العالمية. ومن المتوقع أن تؤدى سياسته الداخلية إلى كوارث متشابهة تحت شعار "القيم الأمريكية"، فى الوقت الذى تحطمت فيه واحدة من أعظم القيم الأمريكية، وتلك هى الفصل بين الكنسية والدولة. ويمثل بوش فى تدينه حالة من ولد مرة أخرى باهتدائه اعتناق دين جديد، لكنه بدائى يفتقر إلى مقومات أخلاقية تمتزج بالرحمة والتعاطف. وقد ينجم عن فرضه لهذا الدين فى مختلف مناحى الحياة أن يدفع بالمجتمع الأمريكى إلى الوراء قرونًا، وإلى أن يفرغ دستوره من أهم مبادئه.

وقد أكد لى أحد الأصدقاء بأن المجتمع الأمريكى يعانى حاليًا من وجود روحين فى داخله: روح خيرة وأخرى شريرة. وقد تكون هذه الحالة ظاهرة واردة فى كل شعب، بما فى ذلك إسرائيل وفلسطين، لكنها مشبعة بدرجة عالية من التطرف فى أمريكا.. هناك روح أمريكا التى تنتمى إلى توماس جفرسون (رغم أنه لم يحرر ما عنده من عبيد إلا فى حالة احتضاره) وإبراهام لنكولن، وودرو ويلسون، وفرانكلين ديلانو روزفلت، ودوايت أيزنهاور. وهذه هى أمريكا حاملة المثل العليا وصاحبة خطة مارشال، وذات الرصيد الضخم فى العلوم والفنون. وعلى الطرف الأخر هناك روح أمريكا التى ارتكبت جرائم القتل والإبادة للأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر) وبلد الإتجار بالرقيق، وأسطورة الغرب المتوحش.

وقد تصل هذه الروح الثانية بأمريكا إلى أعماق جديدة من القبح خلال ولاية بوش الثانية، وقد تطرح أمام كل العالم نموذجًا للقهر والطغيان.. وحينئذ لن أرجو لبلدى إسرائيل أن تقترن بهذا النمط فى أمريكا، حيث إن أى ميزة أو منفعة يمكن أن نستفيد بها، سوف تكون بالضرورة قصيرة الأمد، بينما يظل الضرر أمدًا طويلًا، وربما لا يمكن إصلاحه أو الرجوع عنه.

ولاشك أن من مزايا الدستور الأمريكى أن بوش لا يمكن إعادة انتخابه لولاية ثالثة.. وفى تعبير أغنية شعبية إسرائيلية " لقد استطعنا أن نبقى على قيد الحياة بالتغلب على الفرعون، وسوف نتغلب على هذا أيضًا "، ولعل معنى الأغنية قد يصبح اليوم أنشودة العالم كله) أ.هـ.

أمـا بـعـد :

أى تعليق يمكن أن أقوم به أعمق وأحد وصفًا مما يتوقعه افنيرى من كوارث عالمية فى ولاية بوش الثانية ؟ وكل ما نتطلع إليه ألا يستمر الاندماج الاستعمارى بين كل من إسرائيل وأمريكا كما هو حادث اليوم ومنذ عقود، وأن تتغلب روح السلام القائم على العدل بين إسرائيل وجيرانها من أقطار وطننا العربى. وقد تتعدى آمالنا إلى أن تعود ولاية الرئيس بوش الحالية إلى الروح الخيرة والمثل الأمريكية العليا، التى كان لها آثارها الحضارية الإنسانية الإيجابية منذ قيام ثورة الاستقلال فى أمريكا.